الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني على المجتمع

م.م. مروة عبدالله شغيت / جامعة واسط – كلية الآداب

أ.د. فريدة جاسم داره / جامعة بغداد – كية الآداب

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الكشف عن الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن النمو السكاني المتزايد في المجتمع ، بيان العلاقة بين النمو السكاني للأسرة الواسطية وبين الانعكاسات السلبية الناجمة عنها. ومن الواضح ان قضايا الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني، باتت تحظى باهتمام كبير، ذلك ان هذه القضايا الجوهرية تتفاوت في حدّتها على المجتمع العراقي بصورة عامة والاسرة العراقية بصورة خاصة، ولهذا كان لابد من إجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال لتحقيق متطلبات الامن والرفاه الانساني من خلال وضع سياسات سكانية يكون لها تأثيراً واضحاً في النمو والتوزيع والتركيب السكاني، فضلاً عن القضايا العامة الأخرى المرتبطة بالصحة والتعليم، وتمكين المرأة . ولكن المشكلة الحقيقية ليست في الزيادة السكانية دائماً وإنما إلى سوء توزيع السكان، والافتقار إلى التخطيط العلمي السليم، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحد من هذه المشكلة إلا أن معدلات النمو السكاني مازالت مرتفعة، لاسيما في العراق الأمر الذي يتطلب مزيداً من التوعية بخطورة الزيادة السكانية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: (الانعكاس، النمو، المجتمع) .

Social repercussions of population growth on society

Marwa Abdullah Shagit / University of Wasit – Faculty of Arts

Dr. Farida Jassem Darah / University of Baghdad – Faculty of Arts

Abstract:

This study attempts to reveal the social repercussions resulting from the increasing population growth in society, and to explain the relationship between the population growth of the Wasitia family and the negative repercussions resulting from it. It is clear that the issues of social repercussions of population growth have received great attention, as these fundamental issues vary in their severity on Iraqi society in general and the Iraqi family in particular. Therefore, it was necessary to conduct studies and research in this field to achieve the requirements of security and human well-being by establishing...

Population policies that have a clear impact on population growth, distribution, and composition, as well as other general issues related to health, education, and women's empowerment. But the real problem is not always the population increase, but rather the poor distribution of the population and the lack of proper scientific planning. Despite the efforts that have been made to reduce this problem, population growth rates are still high, especially in Iraq, which requires more awareness of the danger of population increase. Accelerated.

Keywords: (reflection, growth, society).

المقدمة :

إنَّ السكان هم ثروة الدولة البشرية، فهم يبعثون الحياة فيها، والعنصر البشري من عناصر الدولة ومقوماتها الفعالة والحاسمة في استثمار مقوماتها الأخرى قديماً وحديثاً، وهو الأكثر أهمية حتى من العناصر الطبيعية للدولة. لذا لا تستطيع ان تجد دولة ما فيها التجانس البشري كاملاً، وفي الغالب فإن عدد السكان مهماً في توفير قاعدة لبناء دولة قوية، فأهمية هذا العدد في أية دولة تبرز في مقدار قوتها العاملة على شرط أن يتم رفع مستواها النوعي وقدرتها الفنية والعلمية والثقافية من خلال التدريب والتأهيل والتطوير. ويعد نمو السكان من أبرز الظواهر الديموغرافية اهمية في العصر الحديث إذ يمثل تحدياً مهماً للبشرية، لاسيما لشعوب البلدان النامية والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانها. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية – الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها لهذا فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات على المستوى نفسه.

إنَّ النمو السكاني يعدّ من الموضوعات ذات الاهمية بمكان في الدراسات الانسانية لعلاقته الوثيقة بالعديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع لاسيما تلك التي تتعلق بالخدمات الاساسية والجوانب التنموية، وتبرز أهمية النمو السكاني من كونه المثابة التي من خلالها يمكن التعرف على مجمل التغيرات السكانية عموماً، ومن كونه هذه المعرفة توفر لصناع القرار والمخططين البيانات الضرورية

للاستعانة بها من اجل وضع الخطوط العامة للبرامج التخطيطية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الاول : عناصر البحث

اولا : مشكلة الدراسة :

ومن الواضح ان قضايا الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني، باتت تحظى باهتمام كبير، ذلك ان هذه القضايا الجوهرية تتفاوت في حدّتها على المجتمع العراقي بصورة عامة والاسرة العراقية بصورة خاصة، ولهذا كان لابد من إجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال لتحقيق متطلبات الامن والرفاه الانساني من خلال وضع سياسات سكانية يكون لها تأثيراً واضحاً في النمو والتوزيع والتركيب السكاني، فضلاً عن القضايا العامة الأخرى المرتبطة بالصحة والتعليم، وتمكين المرأة، من هذا المنطلق تشكل السياسة السكانية مظلة واسعة تندرج تحتها العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المتغيرات السكانية. وبالرغم من الاعتقاد بأن الزيادة السكانية من أهم عوائق التنمية، وتستنزف الموارد وتغرق الدول في الديون وتجعلها أكثر فقراً. ولكن المشكلة الحقيقية ليست في الزيادة السكانية دائماً وإنما إلى سوء توزيع السكان، والافتقار إلى التخطيط العلمي السليم، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحد من هذه المشكلة إلا أن معدلات النمو السكاني مازالت مرتفعة، لاسيما في العراق الأمر الذي يتطلب مزيداً من التوعية بخطورة الزيادة السكانية المتسارعة. فيمكن صياغة مشكلة الدراسة بعدة تساؤلات كما يلي :

١. ما الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن النمو السكاني في محافظة واسط ؟
٢. ما واقع النمو السكاني في المجتمع العراقي ؟
٣. هل توجد علاقة بين النمو السكاني والاسرة وبين الانعكاسات السلبية الناجمة عنها؟

ثانيا : اهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة من متغيراتها الأساسية التي انطوت عليها، لأنها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية في الدراسات الاجتماعية، لان قضايا السكان من المسائل المهمة في حركة البناء الاجتماعي من خلال الفعاليات الحيوية المتعلقة بالولادات والوفيات والهجرة، كما ان مستقبل المجتمعات وأمنها واستقرارها يرتبط بدرجة كبيرة بالقضية السكانية، لهذا فإن أي تغيّر او تحوّل يحدث على صعيد

السكان، فإنه يتطلب حتما تغييراً في السياسات الاجتماعية بشكل عام، ومن هذا المنطلق فأن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للنمو السكاني في العراق خلال القرن الحالي تستوجب حيزاً من الاهتمام العلمي والبحثي على أكثر من صعيد، وفي هذه المرة ينبغي لعلم اجتماع باختصاصاته وفروعه المختلفة دراسة موضوع الانعكاسات السكانية من الزاوية الاجتماعية. فمن المعروف منهجيًا أن أهمية كل دراسة تكمن في موضوعها وما تقدمه من جديد في هذا الموضوع، من خلال الكشف عن حقائق الارتباط بين الزيادة السكانية والانعكاسات المشكلات الناتجة عنه داخل المجتمع نفسها، ومن ثم العمل على تأصيل الرؤية النظرية لفهم الظاهرة واستيعابها وتفسيرها بوصفها ظاهرة بنائية محددة تتعامل مع القيم الثقافية السكانية، من أعراف السكان وتقاليدهم وما تنتجه هذه الظاهرة من قيم جديدة وسلوكيات مغايرة مرتبطة بمعرفة مكتسبة تحرز موقفًا تقدميًا في ممارسة السلوك وإنتاجه .

ثالثا : اهداف الدراسة : لا يمكن لدراسة علمية، أو بحث علمي أن يصل الى نتائج حقيقية بطريقة صحيحة وسليمة من دون أن يحدد مجموعة من الاهداف، واهداف الدراسة الحالة تتمثل بالآتي:

١. الكشف عن واقع النمو السكاني في المجتمع العراقي .
٢. التعرف عن الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن النمو السكاني المتزايد.
٣. بيان العلاقة بين النمو السكاني للأسرة الواسطية وبين الانعكاسات السلبية الناجمة عنها.

رابعا : مفاهيم الدراسة :

اولاً. الانعكاس Repercussions:

الانعكاس في اللغة: يأتي من فعل (عكس)، عكس الشيء يعكسه عكسا، الى الارض: جذبه وضغط ضغطاً شديداً، يقال عكس الكلام وعكس الدابة، شد رأسها وانعكس الشيء، أي جذبها من رأسها باتجاهه لترجع إلى ورائها القهقهري، وعكس البعير يعكسه عكساً وعكاساً، سد عنقه الى إحدى يدية ليذل، فانعكس رد آخره على اوله. (ابادي ، مجد الدين، ٢٠٠٨)

الانعكاس اصطلاحا: الاشارة الى رد فعل يتمثل في تداعيات معينة ليدل على الاثار التي تترتب على ذلك الفعل ويستخدم مفهوم (الانعكاس) هنا للإشارة إلى رد فعل يتمثل في انعكاسات معينة، والأخيرة

تعني المظاهر والآثار التي تترتب في الفعل(الجوهري، عبدالهادي،١٩٨٣). وعلى وفق هذا المنظور فان الانعكاس يكاد يكون مرادفة لاصطلاح التأثير، وهذا الاخير يعني التبعات، فالأثر في اللغة هو النتيجة المتبقية عن فعل شيء على شيء اخر.

أما في العلوم الطبيعية، فيستعمل مفهوم (الانعكاس) ليدل على: (ارتداد الشيء)، فمثلاً الكرة التي تصطدم بجدار ترتد وتنعكس، والمرآة تعكس الضوء الساقط عليها، وكلما كانت الأسطح مصقولة زاد عكسها للضوء الساقط عليها، وكذلك انعكاس الصوت خلال الصدى، وقد يُشير الانعكاس إلى "ردة فعل لا إرادي متوقع ناتج عن اثارة المفعول به".

ثانياً. الانعكاسات الاجتماعية Social Reflections:

الانعكاسات الاجتماعية مصطلح يمكن أن يصف السلوك والمواقف نحو الآخرين وهو يعني المواقف التي فيها تأثير متبادل بين فرقاء تربطهم روابط وعلاقات (الهيتي ،عبدالرزاق،٢٠٠٦). **الانعكاسات الاجتماعية** مصطلح مصاغ من كلمتين هما **انعكاس** التي تدل على النتائج التي يتلمسها الانسان نتيجة وجود حوادث ووقائع تنعكس على المجتمع والحياة الاجتماعية، وهذه الانعكاسات يمكن الاحساس بها ومشاهدتها وتسجيلها، اذ الانعكاس هو اثر الانطباعات التي تتلقاها من الخارج، اما **كلمة اجتماعية** فهي تشير الى ان هذا الانطباع او الموقف يدركه عدد كبير من افراد المجتمع، وهذه الكلمة تدلّ على المظهر الاجتماعي أو الجمعي في المجتمع، وتعبر عن التفاعل المباشر والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع. **فالانعكاسات الاجتماعية** تكاد تكون مرادفة لاصطلاح التأثيرات الاجتماعية هذه الاخيرة تعني التبعات فالأثر في اللغة هو النتيجة المتبقية عن فعل الشيء على شيء آخر (عمارة، حمد ،١٩٨٨). **وتعرف الانعكاسات الاجتماعية:** كذلك بانها تبعات الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفرد او تقوم به الجماعة، وهذه التبعات قد تكون لها مضامين وابعاد سلوكية وانسانية واجتماعية، فلكل ظاهرة اجتماعية او حادثة مهما تكن طبيعتها انعكاسها وهذه الانعكاسات قد تكون إيجابية وسلبية أو قد تكون قريبة أو بعيدة ومهمة هذه الانعكاسات الاجتماعية هي انها تؤثر في مسيرة المجتمع والحياة الاجتماعية اذ تغيرها من نمط إلى نمط آخر (غدنز، انتوني،٢٠٠٥). **وعلى الرغم من اتفاق معظم علماء الاجتماع على اهمية دراسة الانعكاسات الاجتماعية** الا انهم يختلفون بشأن تحديد مفهوم قاطع وواضح للانعكاسات الاجتماعية كمفهوم سوسيولوجي، فهناك من يعالج

الانعكاسات الاجتماعية من المعيار الذاتي والموضوعي لها، وهناك من يحدد الانعكاسات الاجتماعية من مستوياتها المتنوعة، وثالث ينظر الى الانعكاسات الاجتماعية في ضوء عدم يوجد مفهوم مستقل للانعكاسات الاجتماعية انما يصاغ هذا المفهوم بحسب مشكلة البحث واتجاهات الباحث العلمية والفكرية والشروط الواجب توافرها فيما يمكن أن نطلق عليه انعكاسات اجتماعية، وهذا الاختلاف في تعريف مصطلح الانعكاسات الاجتماعية لا يعني تضارباً أو تناقضاً بشأن تحديد المصطلح، بقدر ما يعكس جوانب متنوعة في تعريف الانعكاسات الاجتماعية فيتضمن تعريفها بعدين أساسيين هما البعد الذاتي وهو قياس الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود انعكاس والبعد الموضوعي الذي يهتم بكيفية وقوع الضرر (الهادي ،نبيل، ٢٠٢٠). **كما تعرف الانعكاسات الاجتماعية بحسب معجم العلوم الاجتماعية** بأنها كل تغيير يطرأ على النسق الاجتماعي سواء بالإيجاب أو السلب نتيجة فعل ونشاط إنساني سواء كان مقصود موجه أو نشاط غير مقصود غير موجه، ويترتب على ذلك تغير في أدوار البناء الاجتماعي وتقاس من خلال القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية (بدوي، احمد، ١٩٩٣).

وعليه فان الانعكاسات الاجتماعية هي النتائج والاثار التي تتركها في واقع المجتمع ليس على النواحي الاجتماعية فحسب بل تشمل الجوانب الاقتصادية والصحية وغيرها من الانعكاسات التي تؤثر في المجتمع والحياة الاجتماعية، فتؤدي الى تغييرها من نمط الى نمط اخر، فلجميع الظواهر انعكاسات اجتماعية تتعلق بالسلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي ومشكلات المجتمع وسائل الضبط الاجتماعي التي تعمل على تغيرها من طور إلى طور لأنها تترك صداها وانعكاساتها على العناصر البنيوية والتكوينية للمجتمع (العاني ، اللطيف،٢٠١٤). وعليه فالانعكاسات الاجتماعية نسبية مختلفة من مجتمع الى آخر، ففيما قد ينظر الى ظاهرة معينة على أنها تترك انعكاساتها على مجتمع ما قد لا تكون كذلك في مجتمع آخر، كما انها تختلف من مدة زمنية الى أخرى، كما أنها تكون ذات اسباب متنوعة ومتداخلة يصعب التمييز فيما بينها، وقد يركز على سبب معين على انه هو السبب المباشر وقد يكون على العكس من ذلك.

ثالثا :النمو السكاني Growth of population:

النمو لغة: نما بمعنى زاد وكثر، وأنميت الشيء أي جعلته نامياً (منظور' الفضل،١٩٥٥). والنمو اصطلاحا: عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو اجزائه في سلسلة من

المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغيراً كمياً وكيفياً وهو الخصيصة المميزة للحياة وغاية النمو هو النمو ذاته (مدكور ،ابراهيم،١٩٧٥). ويشير النمو السكاني الى التغير او الاختلاف في حجم السكان في مجتمع ما، خلال مدة زمنية معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويقصد بالزيادة الطبيعية هنا ذلك الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في مدة زمنية معينة (الجوهري، الهادي، ١٩٨٣). ولابد من التفريق بين النمو السكاني وبين الزيادة الطبيعية*، وتعد الزيادة في حجم السكان خطوة جيدة في أي مجتمع يزيد من إنتاجيته البشرية والاقتصادية، وربما قد تكون عائقاً يقف في طريق التنمية الاقتصادية والبشرية، لذا يمكننا عدّ النمو السكاني ما هو الا مجموعة من العوامل المؤثرة في مشكلات قدرة الموارد في بقاع العالم عدة، أي أن عالم الاستهلاك ومواقف المستهلكين إزاء البيئة الطبيعية توثران تأثيراً بالغاً في مدى توفر الموارد في جميع المناطق (الكبابجي، نادية،٢٠١٢). ويعرف النمو السكاني كذلك بأنه تغيير في الحالة الديمغرافية لبلد ما نحو الزيادة يؤدي الى ايجاد معطيات سكانية لها آثار ايجابية أو سلبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعبر عنه أيضا بأنه التغير في حجم السكان إيجاباً أو سلباً. ويتمثل نمو السكان سواء أكان موجباً أم سالباً بثلاثة متغيرات هي المواليد (الخصوبة)، والوفيات، والهجرة، ولا يمكن أن يتقرر هذا النمو بمتغير واحد، وإنما بجميع تلك المتغيرات ولكن بدرجات متفاوتة، وتؤثر هذه المتغيرات مباشرة في خصائص السكان الرئيسة من جهة حجمهم وتوزيعهم وتركيبهم (السامرائي، مجيد،٢٠١٨).

كذلك يعرف النمو السكاني حسب المعجم الديمغرافي بأنه التزايد في حجم السكان أو نقصانه في مدة زمنية معينة وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات البلد المعني، وهذا يدل على أن النمو لا يسير في اتجاه واحد، وعليه فان النمو السكاني يكون نسبياً ومختلفاً من مجتمع الى اخر، وحركته تكون صعوداً أو نزولاً بحسب ظروف ذلك المجتمع (يوسف،اللطيف،٢٠٠٩).

---

* **الزيادة الطبيعية:** مصطلح يُستعمل لوصف نمو وتغيرات عدد سكان منطقة معينة خلال زمنية محددة. تُعبر عن الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في المنطقة، وتشير إلى كمية النمو السكاني الناتجة عن الولادات الزائدة عن عدد الوفيات. وتتأثر الزيادة الطبيعية بعوامل متعددة مثل الصحة، والتعليم، والوضع الاقتصادي، والعوامل الثقافية والدينية، والتوافر الغذائي، وعوامل أخرى. تُعد الزيادة الطبيعية مؤشرًا مهماً لتقييم الديناميكية السكانية لمنطقة ما، وتسهم في فهم تحديات النمو السكاني وتأثيرها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. (الباحثة)

وعليه نجد ان نمو السكان هو اختلاف في حجم السكان في مجتمع ما أو ذاك عبر مدد زمنية مختلفة، ويرتبط هذا المفهوم بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان وكلها مفاهيم لا تنفصل عن حركة السكان وتغيرها (رشوان،حسين،٢٠١٢).

وذلك لأنه طالما كان السكان كتلة من البشر لا تعيش في حالة ستاتيكية ثابتة وإنما تتميز بالحركة والتغير، فإننا قد نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما إنهم يسيروا في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة، وإما يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها، فهذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغيراً أو نمواً، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة أو ضخمة مما قد يترتب عليه تضخم السكان، الأمر الذي قد يتبع بدوره انواعاً من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مما يجعل البعض ينظرون إلى نمو السكان في هذه الحالة على أنه أزمة سكانية أو انفجار سكاني (مسعود،احمد،٢٠١١).

وهكذا فإن المواليد تعتبر من أهم مكونات النمو السكاني، فهي تفوق الوفيات والهجرة في الظروف العادية، ولما كانت المواليد تعمل على الزيادة في عدد السكان فإن ظاهرة الوفاة تعمل على تناقصهم، ولهذا فإن الزيادة في عدد الطبيعية للسكان تتوقف على الفرق بينهما على اعتبار أن الدولة مغلقة تجاه الهجرة الدولية. أما على نطاق الوحدات الإدارية فإن لحركة السكان الداخلية دور كبير على تغير السكان إذا كانت الحدود الإدارية ثابتة. ومن المقاييس المستعملة لمعرفة مستوى الوفاة في المجتمعات السكانية ما يسمى معدل الوفيات الخام (السعيد ، الربيعي، ١٩٨٤).

ونستدل من ذلك إن النمو السكاني يعد من أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث كونه يمثل تحدي للعالم وللدول النامية التي يتزايد عدد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي ومما يؤثر على أمكانية توفير الغذاء لسكانها في ظل ظروف الزيادة السكانية الكبيرة، ذلك فأن دراسة النمو السكاني يشكل مدخلاً رئيساً للتخطيط سواء أكان على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي او التعليمي، بما في ذلك التخطيط في مجال المشاريع الانتاجية أو الاستهلاكية.

رابعا : المجتمع (society):

للمجتمع تعاريف عديدة كل واحد يتناول جانباً من جوانب المجتمع التي يعيش فيها الأفراد والجماعات على وفق العادات والتقاليد والأهداف المشتركة التي يؤمن بها أفراد ذلك المجتمع.

فعلى صعيد اللغة يعرف المجتمع بكونه جماعة من الناس تربطها روابط ومصالح مشتركة وعادات وتقاليد وقوانين واحدة مجتمع المدينة (الجوهري، نصر،٢٠٠٩). اما اصطلاحا: فيعرف المجتمع بأنه شبكة او نسيج العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الافراد وتهدف الى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم واهدافهم ترمي الى تحقيقها، غير انها لا تتمكن من ذلك دون اتصالها وتفاعلها وتعاونها مع الافراد والجماعات، وذلك ان الاتصال والتفاعل مع وحدات المجتمع الاخرى هو الذي يؤمن حاجاتها ويسد مطالبيها ويحقق امالها وطموحاتها (الحسن، احسان، ١٩٩٩). ويعرف المجتمع حسب موسوعة علم الاجتماع هو ذلك الاطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الافراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات او جماعات (مصلح،عدنان،٢٠١٠).

وقد عرف العديد من علماء الاجتماع ومنهم اميل دوركايم Émile Durkheim الذي عرف المجتمع بأنه نسق خاص ذو حقيقة مستقلة وصفات معينة، وفي مقدمتها سلطته على افراده وتميزه من المجتمعات الاخرى وهو ظاهرة انسانية، توجد حيث يوجد الانسان، وان المجتمع سابق للفرد والعشيرة بل على الفرد نفسه (مكور، ابراهيم،١٩٧٥)، في حين يعرف تالكوت بارسونز Talcott Parsons بانه نوع من النظام الاجتماعي يتسم باعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بيئته بما في ذلك النظم الاجتماعية. أما (هوبهاوس) فيرى المجتمع بأنه مجموعة من الافراد تقطن على بقعة جغرافية محددة ومعترف بها وتتمسك بمجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الاجتماعية والاهداف المشتركة التي اساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك الواحد (Hobhouse ،١٩٦٤). ويمكن القول ان هذا التعريف لمصطلح المجتمع الانساني من ادق التعاريف المطروحة واشملها واكثرها علمية وواقعية، لأنه يركز على اهم المعوقات والشروط التي ينبغي توافرها في المجتمع الانساني كالسكان الذين يتكلمون لغة واحدة ولهم تاريخ مشترك ويؤمنون بأهداف مصيرية واحدة ويعيشون على بقعة جغرافية معلومة ومحددة ومعترف بها سياسيا، علما بان عامل توفر البقعة الجغرافية التي يعيش عليها ابناء المجتمع ليس شرطا اساسيا في وجود المجتمع، فان بعض ابناء المجتمع الواحد يعيشون في اقاليم جغرافية مختلفة، ومع هذا نلاحظ توجد بينهم روابط الالفة والانسجام نظرا لكونهم يتكلمون لغة المجتمع

ويشعرون بانتمائهم القومي ولهم تاريخ واحد واهداف مشتركة متبادلة (الحسن ،احسان، ١٩٩٩). ونستدل من ذلك ان المجتمع هو ذلك الجمع الكبير من الناس الذين توجد بينهم علاقات متبادلة ولهم فيم وأهداف مشتركة تركز على الفعل الثقافي الذي يحول هذا الجمع من الناس إلى شعب متميز عن غيره من الشعوب.

المبحث الثاني : الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني على المجتمع:

المحور الاول: الاسرة:

من المسلمات التي أكدتها العلوم الحديثة في عالمنا المعاصر، ان الأسرة نظام اجتماعي ضروري وأساسي وطبيعي لا غنى عنه كمناخ صحي ينشأ فيه الفرد وهي عريقة في القدم، إذ تمتد جذورها إلى أقدم واهم الجماعات الأولية الجوهرية والأساسية وأشدها وأكثرها تأثيراً في المجتمع الإنساني الكبير واكثر فاعلية في تشكيل الفرد وتكوين شخصية، وتحديد مسارات سلوكه وتنمية قيمه وعاداته فالأسرة كمنظمة اجتماعية تمثل حجر الزاوية في البناء الاجتماعي بوصفها نقطة الارتكاز التي ترتكز عليها بقية منظمات المجتمع الاجتماعية الأخرى، ذلك ان الأسرة كنظام اجتماعي اذا صلحت صلح بصلاحها بقية النظم الاجتماعية الأخرى، واذا فسدت فستفسد كل النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع (عمر ،معن،٢٠٠٤). وبهذا تكون الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تحدد وتصقل شخصية الفرد لأنها تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في تقرير النماذج السلوكية. وتقوم الاسرة بذلك عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تعرف انها العملية التي تقوم من خلالها الأسرة باكتساب اطفالها المعارف والمهارات المختلفة والصفات الشخصية التي تساعدهم في التعامل مع الأسرة والاخرين ممن يحيطون بهم في المجتمع (الاحمر، احمد،٢٠٠٤).

ومن الأمور التي تؤثر حتماً في الأسرة بوصفها نظامًا اجتماعيًا هو ضرورة التكيف مع التغييرات الديموغرافية الجديدة التي تواجهها في البيئة الحضرية كزيادة اعداد السكان الذي ادى الى مشكلات السكن التفكك الاسري والتعرض لأسلوب الحياة الحضري الجديد (زايد، حجازي، د.ت). ومن شأن هذه المؤثرات بصفة عامة أن تجعل عملية تخلي الناس عن أساليب حياتهم القديمة أمرًا صعبًا، من هذا نجد عضو الأسرة نفسه مضطراً تحت تأثير الانعكاسات السكانية المتزايدة إلى تكوين أنواع جديدة من

الالتزامات التي لم يكن يعرفها من قبل، ولهذه الالتزامات تأثيرها في أنماط الالتزام الأسري والقرابي التي كان يألفها في الماضي (نصر ، مدحت، ٢٠١٨).

من الجدير بالذكر أن مشكلات السكان والنمو السكاني من المشكلات التي تهدد الاسرة في بنائها العام لاسيما الاسرة العراقية التي عانت معاناة كبيرة بسبب الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، اذ ادت هذه الاوضاع الى دخول المجتمع العراقي في مرحلة زيادة واضحة في اعداد السكان يقابلها نقص حاد في الوحدة السكنية، وهذا الأمر ادى الى حدوث مشكلات كبيرة داخل الاسرة لاسيما في المجتمعات الشعبية التي تعاني من أزمة حادة في صغر حجم السكن وزيادة في عدد الاسرة، مما يضطر البعض الى تقسيم البيت الى مساحات صغيرة جداً، وهذا الحال أنتج سلبيات كبيرة على مستوى السلوك داخل الاسرة، اذ اصبحت العلاقات متفككة، وسادت الصراعات والتوترات بين أفرادها. كذلك فإن ما حدث من نزوح قسري وهجرة الى مناطق أكثر امناً بسبب الاوضاع السياسية المضطربة التي مرّ بها المجتمع خلال العقدين الماضيين، وهذا سبب ازمة سكنية وزيادة اعداد السكان الذي نتج عنه خلل واضح في طبيعة العلاقات الاجتماعية مما ادى الى عدم الاستقرار الاجتماعي والامني نتيجة عدم توافق قيم النازحين وقيم السكان الاصليين، وهذا ادى الى ظهور حالة من الصراعات داخل المنطقة، وافرز العديد من الجرائم والسلوكيات المنحرفة كالسرقة والابتزاز وتعاطي المخدرات، فضلاً عن الاعمال غير المقبولة منها الاعتداء على المال العام والخاص، وهذا كله اسهم في تكوين جماعات خارجة على القانون من شأنها اشاعة الخوف والرعب في نفوس الاسر العراقية، كما تسهم ايضاً في زعزعة الاستقرار الامني والاجتماعي (زرارقة ، فيروزي، ٢٠١٥).و نلاحظ أن التناقص المطرد في متوسط حجم الأسرة من (٧.٧ فردا عام ١٩٩٧) الى (٥.٧ فردا/ أسرة عام ٢٠٢١)

تغير حجم الاسر في العراق

السنة	متوسط حجم الاسرة
١٩٩٧	٧.٧
٢٠٠٥	٦.٨
٢٠٠٩	٦.٧
٢٠١١	٦.٤
٢٠١٣	٦.٢
٢٠١٨	٦
٢٠٢١	٥.٧

ويرجع ذلك الى التغييرات التي حدثت في الاسر العراقية وحولتها من الأسر الممتدة إلى الأسر النواة، حتى اصبحت الأكثر شيوعاً ، وفي الوقت نفسه فإنها ستكون أقل تعقيداً أيضاً نتيجة ذلك هو تغير معايير اختيار الشريك بصورة فردية، وانخفاض الخصوبة، وتوفر فرص أكثر للنساء، وازدياد حالات الطلاق، وتأثير جميع ذلك على الهياكل الأسرية. أثرت عملية التغيير الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي التي تحدث في العراق ليس على الهياكل الأسرية فحسب، بل تؤثر على أنماط تكوين الحياة الأسرية، فأحدثت تغييراً كبيراً في تكوين الأسرة وهيكلها .

ومن أبرز المشكلات الاجتماعية الخطيرة الناجمة عن ظاهرة النمو السكاني وانعكاساته الاجتماعية على اسرة منها: مشكلات التنشئة الاجتماعية، مشكلات الضبط الاجتماعي، المشكلات الزواجية، انعدام التواصل بين الزوجين، تدخل اهل الزوجين في حياة المتزوجين الجدد، ويمكن ان نتطرق لبعض تلك المشكلات التي تعاني منها الاسرة على النحو الآتي:

اولاً. مشكلات التنشئة الاجتماعية: أن التنشئة الاجتماعية عملية تعلّم وتعليم وتربية قوامها التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب المرء سلوك ومعايير واتجاهات ملائمة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته وموافقتها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية (محمد، احمد، ٢٠١٢). وبهذا تكون عملية التنشئة الاجتماعية هي العامل الأهم في نقل الثقافة إلى الأفراد والعادات والاعراف والقيم والأخلاق والدين (العاني ، اللطيف، د.ت).

فإذا كانت الأسرة تخلو المشكلات سوف ينعكس هذا على القيام بوظائفها بصورة طبيعية. أما الأسرة التي تعيش تحت ضغوط مختلفة ككبر حجمها وزيادة الخلافات فيما بينها سيؤثر هذا على الوظائف التي تؤديها (الجندي، نزيه،٢٠١٠). ومن هذه الوظائف عملية التنشئة الاجتماعية بسبب كثرة عدد الأفراد والضغوطات التي يتعرض لها الوالدان لاسيما إذا كان مستوى معيشتهم متدنياً جداً، كما توجد هناك عوامل اخرى داخلية وخارجية تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية ومن ثم على علاقة الشخص بأسرته مثل، الدين، ونوع العلاقات الأسرية والاجتماعية، والوضع الاقتصادي، فضلاً عن العوامل الخارجية كالمؤسسات التعليمية وجماعة الرفاق ودور العبادة. فلكل مجتمع ثقافته الخاصة به (عمر، معن، ٢٠٠٤). فلذلك نجد ثقافة المجتمع تؤثر بشكل أو بآخر في عملية التنشئة الاجتماعية وفي رسم ملامح شخصية الافراد.

أما عن الأسباب المسؤولة عن ضعف عملية التنشئة الاجتماعية، فأولها كثرة عدد الأبناء يؤدي إلى ضعف عملية التنشئة الاجتماعية وثانيها كثرة المشاحنات والخلافات داخل الأسرة. وثالثهاً تدخل الأقارب في عملية التنشئة الاجتماعية. ورابعاً هو تأثير البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها الأسرة. وانشغال الأب والأم في توفير مستلزمات العيش للأسرة، الى جانب الضغوطات التي يعيشها الافراد ومنها الاقتصادية والامنية ذات التأثير الكبير على الواقع الاجتماعي للأسرة العراقية لاسيما الاسرة الواسطية (نصر، مدحت، ٢٠١٨).

ان زيادة السكان او الاكتظاظ تأثير واضح على عملية التنشئة الاجتماعية ومن ثم على حالة الاندماج الاجتماعي للفرد داخل أسرته مما يسبب ضعفاً في تحقيق غايات العمل التربوي على مستوى العائلة الصغيرة، إذ يعمل الاكتظاظ في احيان كثيرة على صعوبة التعبير عن الذات بالنسبة للأفراد مما يفقد الشخص هويته الاجتماعية المتمثلة في حرية التعبير عن الآراء والأفكار ضمن نطاق الأسرة الواحدة (اللطيف، سامي،٢٠١١).

ان الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني على الاسرة تؤدي إلى تفاقم العنف الأسري الناتج عن الضغط الكبير من ضيق المكان والنسبة العالية في عدد أفراد الأسرة الواحدة في ظل هكذا حالات قد لا تعمل تأثيرات التنشئة الاجتماعية فيهم، وربما تتغير أهداف العملية التربوية بأسلوب معاكس أي أن تأثيرات الواقع المتجسدة في زيادة عدد أفراد الأسرة بشكل مفرط تكون أكثر وقعاً من مؤثرات عملية

التنشئة الاجتماعية الأمر الذي يعمل على وجود خلل في ظاهرة الاندماج الأسري وضعف في الهوية الشخصية الاجتماعية (شكري، علياء، د.ت). وبهذا تكون ظاهرة الاكتظاظ السكاني وتأثيراتها ليست على عملية التنشئة الاجتماعية فحسب وانما تمتد لتشمل الواقع الاجتماعي برمته، كما ان أحد أسباب التشرد أو ضياع الأطفال في الشوارع يعود الى الزيادة المفرطة في اعداد أفراد الأسرة الواحدة، وكذلك الأمر بالنسبة لجنوح الأحداث، وبهذا نرى ان الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني تعد من أبرز عوامل فقدان الهوية الاجتماعية وضياعها أسرياً واجتماعياً بل هو العامل الأساس في مواضع التأثير الأسري للمشكلات الاجتماعية الأخرى كالجريمة والتشرد والتسول وجنوح الأحداث (زرارقة، فيروز، ٢٠١٥).

ثانياً. مشكلات الضبط الاجتماعي: ومن المشكلات الاجتماعية التي يسهم بها الاكتظاظ المنزلي نتيجة لظاهرة النمو السكاني هي تلك المتعلقة بالضبط الاجتماعي أي الوسائل والأساليب التي تستطيع الأسرة بواسطتها أن تجعل أفرادها يخضعون للقواعد الموضوعية أو يستجيبوا لها بشكل طوعي، وأن كل حياة اجتماعية تركز بالضرورة على شيء من التنظيم، وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعاً من الضبط، ويمكن تعريف الضبط الاجتماعي بانه اصطلاح جمعي يشير إلى الأفراد الذين يدخلون في العمليات المخططة وغير المخططة التي بوساطتها يلقن الأفراد عملية الإقناع أو الإجبار لأجل تحقيق المطابقة بينهم وبين ما هو مستخدم من قيم في الحياة الاجتماعية (السالم، خالد، د.ت). فالضبط هو الآليات التي يمارس المجتمع سيطرته على مكون الأفراد، وإدخال المطابقة للمعايير والقيم بين الأفراد وثقافة المجتمع (نصر، مدحت،٢٠١٨). وتتضمن فكرة الضبط معنى التدخل والسلطة والقوة والسيطرة ناحية فعل التحكيم ووضع القيود والتسلط والإخضاع أو التنظيم بوجه عام، كما تتضمن من ناحية أخرى فعل التوجيه والإرشاد وخلق التواؤم والمحافظة على التماسك الاجتماعي، إذ يمكن القول أن كل ما يساعد على امتثال الافراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي(تركية، بهاء،د.ت).

فالضبط يعد من آليات الدفاع عن كيان الأسرة وتفككها يستخدمها الأب والأم على الأطفال. إلا أن هذه الوسائل التي تستخدمها الأسرة للسيطرة على أبناءها قد تتأثر بشكل مباشر بحجم الأسرة. فكلما ازداد الأسرة كلما ضعفت نوعاً ما هذه الوسائل (سعيد، سهير،٢٠٠٩). ان الأسرة الصغيرة يتسنى لها

أن تمارس وسائل ضبط قوية على أفرادها على عكس الأسرة الكبيرة التي قد ينشغل الأبوان بالأمور المعيشية أو الوضع السيء الذي تعيشه أسرتهم ومن ثم تضعف الأساليب التي يستخدمونها للسيطرة على أبنائهم. ومن انعكاسات النمو السكاني على الاسر التي تعاني من الاكتظاظ لأنه يتميز بتنوع الأعمال وتصادم المصالح وغياب الضابط التربوي والأخلاقي داخلها وهي عوامل تحفز على السقوط في السلوك الانحرافي بالنسبة للأطفال الناشئين الذين يعانون نقصاً في التحصين التربوي، فالاكتظاظ داخل المنزل الواحد ما تدفع بالأبناء إلى قضاء معظم أوقات فراغهم خارج المسكن، ويستنزف ذلك بعضاً من مدخلاتهم مما يؤثر على دخل الآباء نتيجة كثرة طلباتهم لسد تكاليف المعيشة ويعمل أغلب هؤلاء الأبناء مع أناس لا تربطهم بهم صلة قرابة، ويترتب على ذلك ضعف الرقابة على تصرفاتهم وغالباً ما يكتسبوا أسلوباً للمزاح المقترن بكلمات ذات طابع غير أخلاقي وسرعان ما ينتشر مثل هذا الأسلوب داخل مناطقهم (الجوهري، علياء، ٢٠٠٩).

ومن اهم اسباب ضعف عملية الضبط الاجتماعي داخل الاسر التي تضم اعدادا كبيرة من الافراد، هي (ابراهيم، حسين، ٢٠٢٠):

١. حجم الأسرة الكبير يؤثر تأثيراً كبيراً في ضعف أساليب الضبط التي يمارسها الأب والأم على الأبناء ولاسيما إذا كانت مساحة المسكن صغيرة، اذ يضطر الأطفال للخروج إلى الشارع وقضاء معظم وقتهم فيه نتيجة للزخم السكاني في المسكن الأمر الذي يؤدي إلى عدم متابعة الأباء لأبنائهم بصورة جيدة.

٢. تدخل الأقارب في شؤون الزوجين في الأسر الممتدة التي تتكون من عدد من العائلات، اذ تؤثر اراء الأهل والأقارب في آراء الأب، لاسيما ما يتعلق بمسؤولياته تجاه عائلته ومن ثم قد يجد الطفل من جده أو عمه أو عمته الساكنين معهم وسيلة تنجيه من الأساليب التي يستعملها الأب في ضبط سلوكه.

٣. ضعف السيطرة والرقابة الأبوية على الابناء وهذا السبب مرتبط وظيفياً بالأسباب السابقة التي كانت تشير إلى ضعف الأساليب المتبعة من قبل الآباء على الأبناء.

٤. الصعوبات الإدارية لدى الأب والأم على الابناء أي أن إدارة الأب والأم لأسرتهم سوف تواجه صعوبات كثيرة نتيجة العدد الكبير لأفراد الأسرة والذي لم يحسب من قبل الأب والأم نتيجة الإفراط في الإنجاب الأمر الذي أثر نوعاً ما في أساليب السيطرة على الأبناء.

٥. غياب الأب عن الأسرة بسبب ظروف عمله، أي أن الأب يقضي معظم وقته خارج المسكن في سبيل توفير أسباب العيش لهذا العدد الكبير من أفراد الأسرة ومن ثم سوف يبتعد عن متابعة أولاده لمدة طويلة جداً. مما يحمل الأم المسؤولية في تربية النشء من أطفالها مما ينعكس على عملية السيطرة على الأبناء وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى ضعف أساليب الضبط الاجتماعي وهي تأثير المجتمع والشارع والمدرسة والأصدقاء وكلها عوامل تؤثر على أساليب الضبط التي تمارسها الأسرة على أبنائها.

وبهذا تؤدي انعكاسات النمو السكاني او الاكتظاظ الأسري من خلال زيادة عدد أفراد الأسرة إلى صعوبات في عملية السيطرة على الأفراد، ومن ثم إلى إضعاف ظاهرة السلطة فيها، فتبدو الأسرة وكأنها مجتمع فوضى إذ لا رئاسة مركزية تمارس أدوارها على الأفراد بحيث تعطي قيمة سلطوية واجتماعية وتحديداً في عملية صناعة القرار أو تنفيذه (الصديقي، سلوى، ٢٠٠٣).

ويمكننا القول ان الاكتظاظ المنزلي بسبب ظاهرة النمو السكاني يعد عاملاً بارزاً في انحلال الوضع الأسري وتفكيكه لضياع الفرد ضمن نطاق العائلة الأكبر، فالأسرة هي أساس البناء الاجتماعي وصدى لكل حركة تأثير تحدث داخلها، وأن الوجود الأسري ضروري في تفعيل الظاهرات الاجتماعية بشتى مستوياتها مهما كان عمق هذه الظاهرة أو سطحيتها، فنتيجة ذلك تأثير الحالتين في البناء الأسري او الاجتماعي (القصاص، مهدي،٢٠٠٨).

ثالثاً. المشكلات الزواجية: تعاني الأسرة في الكثير من المجتمعات لاسيما النامية منها من الخلافات الزواجية التي تهدد كيان الأسرة، وتدق ناقوس الخطر عن وجود خلل في العلاقة بين الزوجين، فالاختلافات ظاهرة طبيعية تحدث في جميع العلاقات الإنسانية نتيجة لاختلاف وجهات النظر، وان تكرار هذه الخلافات غالبا ما تؤدي إلى مشكلات أكبر مثل الانفصال والطلاق (ابراهيم، حسين،٢٠٢٠). واهم عوامل الخلافات الزواجية في الاسرة كبيرة الحجم هي:

١. **انعدام التواصل بين الزوجين:** ان عدم القدرة على توفير متطلبات الحياة يجعل الزوج أو الزوجة أحياناً منشغلين بتوفير المستلزمات الضرورية لأبنائهم، ومن ثم سوف يؤدي هذا الأمر إلى أن يتناسى الزوجان دورهم كزوجين مما يؤدي إلى انعدام التواصل بينهما لمدد طويلة بفعل الظروف المحيطة بهم ومن أهمها: زيادة الإنجاب بصورة غير مخطط لها، إذ لا يتلاءم مع الحالة الاقتصادية التي تعيشها مثل هذه الأسر، ومن ثم فان انعدام التواصل يؤدي إلى تفاقم المشكلات الأسرية والصراعات الداخلية بين الزوج والزوجة، ومن ثمّ تتأثر العلاقات الزوجية بشكل كبير جداً، مما يؤدي إلى سوء التفاهم بين الزوجين (الخوالي، سناء،٢٠١١).

٢. **تدخل أهل الزوجين في حياة المتزوجين الجدد:** ان تدخل الأهل من العوامل المهمة التي تهدد كيان الأسرة وتضعف استقرارها، ويكثر تدخل الأهل في المجتمعات التقليدية التي لا تعترف بفكرة الخصوصية والفردية فيرى كبار السن في هذه المجتمعات أن من حقهم بل من واجبهم التدخل بالنصح والمشورة لأبنائهم، وفي كيفية تربية أبنائهم وهذا قد يوجد بعض المشكلات الزواجية، التي اشرنا اليها سابقاً، فإن السكن الأبوي أي سكن مع أهل الزوج قد يؤدي بشكل أو بآخر إلى بروز هذا التدخل لاسيما من جانب أهل الزوج في حياة الزوجين، ونجد هذا الأمر بشكل بارز في مجتمعنا العراقي، ومن أسباب التدخل كثيرة ومتنوعة فنظراً لكبر حجم الأسرة قد تثار مشكلات اقتصادية تتعلق بالمصروف اليومي، أو مشكلات فيما يتعلق بالأعمال المنزلية أو غير ذلك، أن هذا التدخل سوف يلقي بضلاله على العلاقة الزوجية حيث يكون سبباً مباشرة في أيجاد العديد من المشكلات الأسرية والتي قد تودي أحياناً كثيرة إلى الطلاق، طبعاً هذا التدخل لا يشمل كل أرجاء ومناطق المجتمع العراقي وإنما نجده في المجتمعات التقليدية ذات الأصول الريفية، والتي تتمتع بمستوى اقتصادي متدني، إذ لا يسمح للابن أن يسكن خارج نطاق منزل الأسرة (الصديقي، سلوى، ٢٠٠٣).

٣. ج **الخلافات اليومية المستمرة:** من ابرز مشكلات الأسرة هي التنصت على أسرار الآخرين والتدخل المباشر في شؤونهم، والتنافس على الغذاء والمحاسبة عليه، فضلاً عن مشكلات تتصل بالراحة والصحة بالنسبة للمرضى الذين يعيشون في المنزل المزدحم، اذ لا يجد هؤلاء البيئة المناسبة لراحتهم نتيجة الضوضاء الحاصلة في داخل المنزل بسبب كثرة عدد الأطفال، ومن

المشكلات الأخرى الشعور بالظلم من قبل بعض أفراد الأسرة المزدحمة من جراء الازدحام، وغيرها من المشكلات المستمرة التي يكون سببها المباشر الزواج المبكر للأبناء والاكتظاظ السكاني (الخوالي، سناء،٢٠١١).

المحور الثاني: التعليم:

تعدّ الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني على التعليم والتعلم مثلها مثل اي مشكلات لها تأثير في حياة المجتمع، ومن ثم يكون لها إفرازاتها السلبية على مسيرة المجتمع، اذ تحد من ظاهرة التطور الحضاري والتقدم الاجتماعي، فالحاجة إلى التعليم تعدّ ضرورة من ضرورات البقاء للإنسان في اي المجتمعات، وفي أي زمان ومكان، ومع تطور الحضارة الانسانية وتعقيداتها اصبح حق الانسان في التزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم، كما يعدّ من الحقوق الأساسية التي اكدت عليها المواثيق الدولية والتي تضمنتها دساتير الدول العربية، فضلاً عن ما نصت عليه الديانات السماوية في الحث على التعليم والتعلم (السوداني، طالب،٢٠١٥).

وفي ضوء ذلك اعطت الكثير من المجتمعات اهتماماً ورعاية بالتعليم، وذلك من منطلق ان التعليم هو اساس تقدم الأمم ومعيار تفوقها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فمن خلال التعليم يكتسب الفرد المعرفة وتقنية العصر والقيم والاتجاهات التي تنمي شخصية من جميع الجوانب وتجعله قادر على التكيف والتفاعل الايجابي مع البيئة التي يعيش فيها (الخوالي، سناء،٢٠١١). وللأسرة دورها الكبير في تحقيق التقدم في المجال العلمي لأن تفوق الطالب ونجاحه في دراسته يتوقف على ما تتمتع به اسرته من تماسك واستقرار وتوازن ففي بعض الاحيان قد تتعرض الأسرة إلى بعض الظروف الضاغطة التي تؤثر في البيئة الأسرية للطالب مما تنعكس سلباً على مسيرته الدراسية (syedtahir،٢٠٠٦).

ومن الملاحظ أن الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني على التعليم نتجت عن الاعداد الكبيرة للطلاب وصعوبة ايوائهم في مدارس كافية، الأمر الذي أدي الى وجود مدارس متهرئة بنظام الدوام المزدوج الذي يسبب عدم استيعاب الطلبة للمواد الدراسية على نحو صحيح، وهذا الحال انعكس سلباً على مستوى التعليم في عموم البلاد، وأصبح ظاهرة تهدد نجاح العملية التعليمية، فالعدد الكبير للطلبة

داخل الصف الدراسي الواحد، والذي يزيد على (٥٠) طالباً في العديد من المدارس يعرقل العملية التعليمية (شعيل، ميسلون).

ويشير الاكتظاظ الصفي الى الحالة التي يكون فيها عدد الطلبة مرتفعاً بالفصل الدراسي، بحيث يفوق الطاقة الاستيعابية الكفيلة باحتضانهم في ظروف وشروط تربوية سليمة، وعدم تمكن المدرسة والمعلم من تحقيق الأهداف التعليمية، ويقف خلف هذه الظاهرة الزيادة السكانية الكبيرة في المجتمع العراق بصورة عامة والمجتمع الواسطي خاصة.

إنَّ من هذه الآثار الناجمة عن النمو السكاني المتزايد على التعليم والمعلم ما يسمى بالاحتراق النفسي، وهو حالة نفسية تصيب المعلم بالإرهاق نتيجة الأعمال الزائدة عن طاقته، وضغوطات العمل مما يؤدي به إلى نظرته السلبية نحو ذاته، وتؤدي للإجهاد الانفعالي، ونقص الشعور بالإنجاز، وعدم التوازن، كما تسبب للمعلم القلق، اذ صرح اغلب المعلمين بأن الصفوف ذات الأعداد الكبيرة تزعجهم وتقلقهم، وإنه لا يستطيع معالجة الضعف الدراسي في الصفوف كبيرة الحجم، مع عدم إتاحة الفرصة لجميع الطلبة في المشاركة الصفية، ومن ثمّ يؤثر سلبياً في موضوعية ودقة التقييم ومتابعة أداء الطلبة، ورصد علامات الطلبة بشكل دقيق، كما يعوق استعمال المرافق التعليمية والمشاغل المدرسية بالشكل المناسب، مثل الوسائل التعليمية، والمكتبة، والمختبر والحاسوب، كما يؤدي لتدني التحصيل الدراسي، ولعل من أكثر الفئات تأثراً بخطر هذه الظاهرة الصفوف الأولى كونهم في مرحلة اكتساب المهارات الأساسية وتحديداً مهارتي القراءة والكتابة، اذ لا يتلقى الطلبة التدريب الكافي من قبل معلميهم، فتضعف مهاراتهم الأساسية التي تشكل بوابة العبور للمستقبل وتلقي العلم والمعرفة والمهارة (المقصود، علي، ٢٠١٤). وهذا يؤدي الى مشكلتين رئيستين يتعرض اليهما المجتمع وهما:

١. مشكلات التأخر الدراسي.

٢. التسرب الدراسي.

١. **مشكلة التأخر الدراسي:** تعدّ مشكلات التأخر الدراسي من المشكلات الأكثر شيوعاً في الحقل التربوي والتي تحدث نتيجة عجز بعض الطلبة عن السير في دراستهم، بسبب المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالبطالة والفقر، وضعف اداء المؤسسات وغياب الشعور بالأمان نتيجة الوضع الامني المتدهور، وحالات التهجير القسري لمئات الالاف من الاسر داخل العراق، وان هذه المتغيرات جميعها

شكلت تهديدا على حياة الافراد والذي يزيد من خطورة هذه المشكلة هو ان معظم الذين يعانون من التأخر الدراسي والرسوب هم ابناء الأسر الفقيرة في المجتمع إذ وجد ان هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والنجاح المدرسي للأبناء واهتمامهم بالدراسة وتقدير النجاح، لان الفرد يتأثر بثقافة اسرته وفي مقدار المفردات اللغوية التي يحصل عليها من اسرته (تركية، بهاء، د.ت).

وعليه فان نمو الفرد وتقدمه ليس معزولاً عن البيئة التي يعيش فيها بل هو نتاج للتفاعل الحاصل بينه وبين من يشغلون دوراً مهماً في حياته وعلى رأسهم افراد أسرته، فمتى ما كانت البيئة الأسرية سليمة فسوف يكون لها انعكاساتها الإيجابية، واذا ما سادتها الفوضى والاضطراب والتفكك وزيادة التوتر والخلافات فان نتائجها ستكون سلبية على سلوكه وعلاقته وكذلك على تحصيله العلمي، فالطالب الذي يعيش في اسرة مكتظة ومفككة أو في وسط اسري مضطرب بسبب عدم تفاهم الوالدين، وخلافات المستمرة، وتدخل اهل الزوجين أو غيرها من المواقف والخبرات المؤلمة التي يبديها الطالب في منزله فإنها تنعكس وتؤثر في تكيفه السوي في المدرسة ومن ثمّ تؤدي إلى انخفاض تحصيله الدراسي أو كثرة غيابه عن المدرسة (ياسين، عدنان، د.ت).

٢. **مشكلة التسرب الدراسي:** يعدّ التسرب المدرسي من اخطر المشكلات على الرغم من كونه آفة تربوية لكنه في نهاية الأمر له اخطار واضرار في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية كافة إلى غير ذلك من المجالات التربوية في حياتنا مما يؤدي إلى ضعف المجتمع وتقويض دعائمه الأساسية لاسيما الدعامة الرئيسة والاساسية وهم الشباب الذين هم الدعامة الحقيقية للأمة (اسير، عمرة،د.ت). وهناك عوامل عدة تسهم في حدوث مشكلات التسرب الدراسي اهمها اختلال البيئة الأسرية وسوء الأوضاع الاقتصادية، اذ يحدث اختلال البيئة الاسرية نتيجة عدم التفاهم أو فقدان الانسجام بين الوالدين وبقية أفراد الأسرة، فالطالب الذي لا يجد مناخ اسري مهيأ للدراسة ويعيش وسط اجواء اسرية مضطربة فان ذلك يؤثر في تحصيله الدراسي أو يدفعه إلى ترك الدراسة، فان الطلبة الذين ينحدرون من اسر تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية يحسون بالدونية ويعانون من الشعور بالنقص الذين يدفعهم إلى العزلة تجنباً للصراع أو الحرج. أما العامل الاقتصادي فهو من اهم العوامل التي تدفع الأبناء إلى التسرب الدراسي أو انخفاض معدل التحاقهم بالمدرسة والتي تتمركز بين الأسر الفقيرة المكتظة، فأصبحت المدرسة تشكل عبئاً اقتصادياً ذلك نتيجة ارتفاع اثمان القرطاسية والكتب

والمصاريف اليومية (الفلاح، الخالق، د.ت). على الرغم من ان التعليم في العراق مجاني من الابتدائية حتى الجامعة، فان بعض ظواهر الخلل والفساد تجعله مكلفاً للأسر الفقيرة المكتظة مما يجعلها مضطرة لأنفاق جزء من دخلها على الدروس الخصوصية أو على تبرعات تطلبها ادارات المدارس لترميم البناية أو شراء بعض الأجهزة وغير ذلك من اوجه الأنفاق التي لا تلمس الأسر الفقيرة مبررات مباشرة لها فالتسرب يحدث عندما يكون الأبناء جزء من اقتصاد العائلة وعندما يصبحون قادرين في الحصول على عمل والمساهمة في جني الارباح. ونتيجة لذلك يشكل ابناء الأسر الأكثر مكتظة، تلك الأرقام العالية لغير الملتحقين والمتسربين مبكراً التي تظهر في تقارير الحكومات والوكالات الدولية، فهذه الظروف السيئة التي تعيشها الأسر الفقيرة المكتظة يجد الطالب والديه غير قادرين على توفير نفقات تعليمية لمدة اطول من مرحلة التعليم الاساس كما ان والديه بحاجة ماسة إلى اسهامه الاقتصادي لإعالة بقية افراد الأسرة (السوداني، طالب، ٢٠١٥).

ونستنتج من ذلك، أنه كلما ازداد عدد السكان يزداد الضغط على النظام التعليمي، وانه في المدارس التي تشهد زيادة سكانية يضطر النظام التعليمي الى تجاوز القدرة الاستيعابية للمدرسة مما قد يسبب تضخماً في أعداد الطلاب في المدرسة الواحدة الذي قد يسبب قلة جودة التعليم ويسبب مشاعر سلبية لدى الطلاب. كذلك يمكن للزيادة السكانية أن تغير في المواقف والأهداف السامية للنظام التعليمي وذلك بتأثير الاكتظاظ والتجمع الكبير للطلاب في مكان واحد لفقدان السيطرة على جميع الطلاب مما قد يؤدي لظهور عادات جديدة، مثل؛ المخدرات، والعصابات، والنقص في التربية المثالية لنظام التعليم. كذلك قد يؤثر النمو السكاني بشكل مباشر على مستقبل الطالب التعليمي المتقدم، بحيث أن التأسيس السيئ أو ما ينتج عن تغيير سلوك الطلاب والطاقة السلبية التي يكتسبها في مرحلة التعليم الأساسية في المدارس قد يقلل فرصه في الالتحاق في الكليات أو الجامعات للدراسات العليا وذلك بسبب انخفاض قابلية الطالب للتلقي، الامر الذي يعود بالفقر على الطالب وأسرته.

المحور الثالث. الصحة:

تعرف الصحة بأنها مجموعة من الفعاليات والخدمات التي تتسم بالمهنية المثقفة المطلوبة للعلم الطبي والاجتماعي إلى جانب التقنية الفنية في التعامل مع الواقع والتي تهدف بالنهاية إلى الوصول بالصحة العامة إلى أرقى المستويات. وأوضحت منظمة الصحة العالمية أنّ الصحة تعدّ المصدر الداعم

لوظيفة الفرد في المجتمع، اذ توفر نمط الحياة الصحي وسيلة ليعيش الفرد حياة متكاملة، وقادرة على التكيف مع التهديدات والمخاطر الجديدة التي من الممكن أن تواجهه، وقدرة الفرد على التعامل مع المتغيرات الاجتماعية المختلفة (نظام، عفاف،د.ت). فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن باقي المجتمعات، هذا التميز يعطيه خصوصية ينفرد بها وتجعل له متطلبات وفعاليات ومجهودات خاصة لأننا نتعامل مع مجتمع له احتياجاته الاجتماعية الخاصة والتي تحدد بموجبها نوعية وكمية الخدمات الصحية التي يريدها أو يحتاجها وبذلك تختلف انواع وطرق المجهودات الصحية كما تختلف برامج الصحة العامة من مجتمع لآخر، وحتى في المجتمع الواحد تختلف طرائق وأساليب وبرامج الصحة العامة تبعاً لثقافة المجتمع، وللمنطقة الجغرافية أحياناً أو للطبقة الاجتماعية او للعوامل الطبيعية والبيئية الطبيعية (علي، قدري،٢٠٠٨).

من المعلوم أن العراق واجه انعكاسات صحية جسيمة ارتفاع الكثافة السكانية ودمار البنية التحتية، الى جانب تراجع الامكانيات الاقتصادية للمواطن، مما أدى الى تردي الخدمات الصحية، وتعاظم العبء النفسي والمادي على افراد المجتمع (حمزة، امير، د.ت).

وللأسرة دور كبير في الصحة، وأن الإصابة بالمرض أحد مسبباتها الأسرة، اذ تمارس ثقافة وعادات وتقاليد ومعايير الأسرة دور فاعل في الحفاظ على صحة أفرادها من عدمه، فالأسرة هي التي تحدد نمط ثقافة أفرادها وتختلف النظرة إلى المرض من أسرة الى اخرى، كما يخفف من الضغط على المراكز الصحية والخدمات الطبية (علي، قدري،د.ت). وتوجد عوامل مؤثرة في الصحة من قبل الاسرة وهي:

أ- **ثقافة الأسرة الصحية:** إذا كانت الأسرة غير مثقفة صحياً، فإنه يزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض لاسيما المعدية منها ويعيق برامج الصحة العامة والخاصة بالوقاية من الأمراض، فعدم وعي الأسرة بأساليب النظافة الشخصية والبيئية وعادات الأكل والتغذية.

ب-**نوع الأسرة:** يؤدي نوع الأسرة دوراً في الصحة والمرض، اذ يؤثر حجم الأسرة في التكاليف المادية لعلاج المرض، لذا فإن كثرة الأفراد يعدّ عائقاً مادياً، الى جانب أن توزيع العمل والجهد المبذول لرعاية المريض في الأسرة يخفف من الأعباء والجهد والوقت عندما يكون عدد أفراد الأسرة كبيراً بحيث تتوزع المسؤولية بين أفراد الأسرة.

ج- **البيئة الاجتماعية:** يختلف تأثر الأسرة بقضايا الصحة والمرض بحسب انتمائها البيئي وثقافتها، فإذا كانت الأسرة من بيئة حضرية يختلف التأثير منها في البيئة الريفية، كذلك نظرتها إلى قضايا العلاج، والمحافظة على الصحة والنظافة والعادات الغذائية مختلفة باختلاف خلفيتها الاجتماعية.

د- **النواحي الاقتصادية:** عند وجود أسرة مرتاحة مادياً وقدرتها على تأمين علاج لمريضها يكون أكبر من الأسر الفقيرة، فضلا عن أن الوضع الاقتصادي يؤثر في الوضع الاجتماعي سلباً أو إيجاباً ومن ثمّ على ثقافة الأسر (علي، قدري، د.ت).

ومن المعروف ان زيادة معدلات السكانية يمثل تحدياً جديداً للصحة، وهذا يعني زيادة الطلب على الخدمات الصحية بجميع اشكالها ومستوياتها مما انعكس سلباً على الواقع الصحي، نتيجة الاكتظاظ السكاني الامر الذي شكل ضغطاً على المؤسسات الصحية العامة وهذا مما يتطلب تقديم الرعاية الصحية المطلوبة للمواطن، ومن ناحية اخرى اذ خسرت هذه المؤسسات معظم قدراتها الفنية نتيجة الحروب والحصار وعدم الاستقرار الأمني ادى ذلك الى نهب وسلب جميع محتوياتها ومستلزماتها من الاجهزة الطبية، وباتت عملية إرجاع الرعاية الصحية إلى وضعها الذي كانت عليه عملية صعبة (المشاعري، مجيد،٢٠٠٠). عليه يمكننا القول انها لم تتمكن من مواكبة الاحتياجات الصحية لمواطنيها، انخفاض عدد الأسرة في المستشفيات للفرد قلت كمية الادوية في المستشفيات لا تستطيع تغطية هذه الاعداد من السكان، الى جانب انها لا تمتلك اجهزة طبية حديثة وخبرة تخدم افراد المجتمع.

ومن آثار الانعكاسات السكانية على جانب الصحي هو انه قد أسهم في زيادة الامراض ونقص في الادوية واللقاحات، اذ تعاني نسبة كبيرة من الآسر لاسيما الفقيرة، من نقصٍ في المساعدات والدعم الذين يمكن أن يتوافر لها من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية (علي، يونس، د.ت). وتلجأ الآسر الى ابقاء الافراد في المنزل بسبب ظروفها المعيشية الصعبة في شراء الادوية، لاسيما في هذه الظروف التي اصبحت كلفة مراجعة الاطباء والمستشفيات الخاصة فيها عالية ومرهقة، ومن ثم تدني قدرة الأسرة على الحفاظ على صحة ابنائها ومتابعة علاج من يمرض منهم لاسيما في ظل الارتفاع الكبير لأسعار الدواء واجور الاطباء المبالغ فيها الأن، وعجز المؤسسات الصحية عن تقديم الخدمات

الضرورية لهم. اذ اضطرت العديد من الاسر السكن في اماكن لا تتضمن فيها الشروط الصحية، وهذا سبب ضغطاً سكانياً على مناطق سكناهم وعمل على تكوين مناطق عشوائية التي تفتقر الى وجود الخدمات الاساسية اذ تسكن اغلب الاسر في بيئة لا توجد فيها التهوية وقلة الانارة والرطوبة العالية كفيل بخلق اوضاع مناسبة لانتشار الامراض المعدية، كما عدم قدرة الاسرة على توفير نوعية الطعام الذي يمكن ان يعرضهم لأمراض سوء التغذية، الى جانب تدهور نظام الصرف الصحي، مما تفاقمت بين الأطفال أشكال عدة من أنواع الأمراض السرطانية والتيفوئيد والتهاب الكبد الفايروسي نتيجة التلوث البيئي، الاكتظاظ المنزلي ونقص الأدوية واللقاحات وعدم كفايتها لتغطية حاجات المرضى من الاطفال، ويعود هذا الى زيادة معدلات الولادات دون الاخذ بسياسية تنظيم الاسرة (خليل، نجلاء،٢٠٠٦).

وصنف العراق من البلدان التي تشجع على الانجاب ولا يحبذ تنظيم الأسرة باي أسلوب كان، فقوانينه لا تمنع ضبط او تنظيم الأسرة، على الرغم من ان تشريعات الدولة تشجع على كثرة الولادات، إذ ان السلوك الديموغرافي يكون في هذه الحالة ما بين التقيد بالثقافة الإسلامية والتي تدعو إلى التكاثر وما بين الثقافة العصرية التي تشجع على قلة الانجاب، إذ ان هذا التأرجح جعل الموقف من تنظيم الأسرة يختلف بحسب طبقة اجتماعية وأخرى إذ المستوى الاقتصادي والتعليم وعوامل أخرى تحدد ذلك (حمزة، وفاء، ٢٠٢٢). ونجد الاجراءات ليست بجانب المجتمع الذي يعاني من قصور بالجانب الصحي والجانب الاقتصادي والاجتماعي، وارتفاع الكثافة السكانية الذي ترك اثاراً بالغة على الاسر بسبب رداءة الوضع الصحي وانخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات، الامر الذي ادى الى انتشار الامراض لاسيما المعدية (محمود، اسماء، د.ت). وقد أظهرت أحدى الدراسات اهم العوامل التي أسهمت في تراجع الوضع الصحي في العراق وهي (حسين، تومي، د.ت):

١. ارتفاع نسبة الفقر بشكل حاد أذ تنصف (١١%) من الأسر أي نحو (٢.٧) مليون شخص تعاني من الفقر الشديد وانعدام الأمن الغذائي بانتظام. في حين تعتمد (٢٥%) من الأسر كليا على الحصة التموينية.

٢. سوء خدمات الصرف الصحية، وعدم كفاية المياه الصالحة للشرب، أذ تبلغ نسبة السكان القادرين على الحصول على الماء الصالح للشرب أقل من ٤٠% في بعض المناطق. كما وأنه لا تتوافر فرص خدمات صرف صحي مناسبة لثلثي عدد الأسر.

٣. سوء التغذية إذ سجلت الإحصاءات الرسمية أن طفل واحد من بين خمسة أطفال يزن دون المعدل الطبيعي وان طفل واحد بين كل ثلاثة أطفال كان مصاباً بسوء التغذية المزمن.

٤. انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس يصاحبه عدم انتظام دوام التلاميذ وتسربهم في مقاعد الدراسة.

٥. تدهور البرامج الصحية الوقائية بسبب هجرة الأطباء ذوي الكفاءات العالية.

٦. تراجع خطير في الخدمات المقدمة للمواطنين كماً ونوعاً.

عموماً فالصحة ذات تأثير إيجابي على الحالة البدنية والاجتماعية والنفسية والعقلية للإنسان، مما يتطلب ضرورة الارتقاء المستمر بنوعية الصحة التي تؤثر بدورها على نوعية حياة الإنسان، فالتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون التمييز بسبب الدين أو العنصر أو العقيدة السياسية أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية، في الحصول على الرعاية الصحية الشاملة من خلال حزمة متكاملة من الخدمات والنظم الصحية بالمستشفيات، إن خدمات الرعاية الصحية الأساسية تمثل أول عنصر لعملية الرعاية الصحية المستمرة (الضلاعين، معتصم، ٢٠٢١). وبهذا تكون الصحة أحد أهم محاور التنمية المستدامة في العصر الحاضر، ومن دون هذه السياسة لا يمكن تحقيق أي نجاح اقتصادي سواء في مؤشراته الكمية أم النوعية وطبقا لهذا التصور ينبغي وجود تعاون وتنسيق ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة الأهداف والبرامج على وفق احتياجات المجتمع الحقيقية، لان الهدف الحقيقي يفترض أن لا يكون المؤشرات الاقتصادية بحد ذاتها، بل الوصول عن طريقها إلى أحسن المؤشرات الاجتماعية قدر الإمكان، وإذا كانت الصحة العامة في العراق تحاصرها اليوم قضايا خطيرة على رأسها قضيتي الفقر والعدالة الاجتماعية، فأن نجاح هذه الصحة ليس رهيناً باستيعاب حركة المجتمع الدولي والمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب، بل أنه يتوقف قبل كل شيء على الإرادة وضرورة المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية وتعزيز فرص العدالة الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم (حمزة، وفاء، د.ت).

ويبدو أن الصحة في العراق طبقا لهذا التصور تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في مدى قدرتها على تحقيق ذلك في ظل اختلال الإرادة السياسية للدولة وغياب التخطيط العلمي والواقعي، وهشاشة الأطر التنظيمية والمفاهيم للصحة العامة وعدم وضوحها

توصيات البحث :

١. وضع سياسة لمواجه الانعكاسات الاجتماعية للنمو السكاني على المجتمع يكون هدفها تحسين الاوضاع العامة في المجتمع وتقديم الخدمات في المناطق التي تفتقر لها .
٢. العمل على اجراء تعداد سكاني عام لانه يعطي صورة عن الواقع الديموغرافي للمجتمع العراقي وهذا يساهم في توجيه السياسات والخطط وتقديم الخدمات بحسب حاجات الفئات العمرية .
٣. صياغة سياسة اجتماعية خاصة عبر تخطيط لتلبية احتياجات الحماية الاجتماعية وتكاملها مع التعليم والصحة المجالات الاخرى .
٤. تحسين فرص العلم مدى الحياة لرفع مستوى المهارات والقدرات الانتاجية لتعزيز نوعية التعليم ، وخلق فرص ابداعية تلائم حاجات السوق .
٥. العمل على توفير المراكز الصحية في الاقضية والنواحي كافة ولاسيما تلك التي تفتقر الى ابسط مقومات الرعاية الصحية منها القرى والارياف كما توفير المستلزمات الصحية الكافة وشمولهم من دون تميز .

المصادر :

١. مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة،٢٠٠٨، ص
٢. د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩.
٣. المنجد في اللغة ، ط٢٢ ، بيروت دار المشرق ، ص٣٦٧ .
٤. عبد الرزاق محمود الهيتي، انعكاسات الاحتلال الامريكي البريطاني على التنمية الاجتماعية، جامعة صنعاء، اليمن،٢٠٠٦م، ص٥٣.
٥. حمد عمارة، الاسلام والامن الاجتماعي، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨، ص٥٧.
٦. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ط١، ترجمة وتقديم: د. فايز الصُياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥، ص٥٧.

٧. د. نبيل عبد الهادي، مقدمة في علم الاجتماع التربوي، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص١٣٠.
٨. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٣، ص١٦٢.
٩. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، المدخل إلى علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٤، ص٢٠٦.
١٠. روزنتال يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت،١٩٦٧، ص٦١-٦٢.
١١. ابو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج٣، الدار المصرية للتأليف والترجمة،١٩٥٥، ص ١٨.
١٢. ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٧٥، ص٥٤٧.
١٣. د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩.
١٤. نادية صباح الكبابجي، علم الاجتماع الحضري، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، ط١، ٢٠١٢، ص٢٩.
١٥. د. مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وافاق التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٨، ص٣٩.
١٦. عبد اللطيف يوسف الصديقي، معجم الديموغرافيا، دار كيون، دمشق، ط١، ٢٠٠٩، ص١٥٤.
١٧. د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، الاسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص٢٤.
١٨. د. معن خليل عمر، علم الاجتماع الاسرة، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٤، ص٥٤.
١٩. د. احمد سالم الاحمر، علم الاجتماع الاسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٤، ص١٧٩.
٢٠. د. احمد زايد، د. احمد حجازي واخرون، الاسرة المصرية وتحديات العولمة، المكتب الجامعي، بدون سنة، ص٢٢٥.
٢١. د. مدحت محمد ابو نصر، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الاسرة والطفولة، ط١، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠١٨، ١٨٦.
٢٢. فيروز مامي زرارقة، مشكلات وقضايا سوسيولوجيا معاصرة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص١٨٨.
٢٣. د. احمد علي الحاج محمد، علم الاجتماع التربوي المعاصر، ط ١، دار المسيرة عمان، ٢٠١٢، ص ١٢٦.
٢٤. د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، د. مليحة عوني، د. معن خليل عمر، المدخل إلى علم الاجتماع، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة طبع، ص ٢٠٦.

٢٥. . نزيه احمد الجندي، التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية، دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد الثالث، ٢٠١٠، ص٦٤.

٢٦.د. احمد عبد اللطيف، د. سامي محسن الختاتنة، سيكولوجية المشكلات الأسرية، ط١، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١، ص ٥٩.

٢٧. د. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٢٥٧.

٢٨. د. خالد بن عبد الرحمن السالم، الضبط الاجتماعي والتماسك الاسري، ط١، مركز البحوث والدراسات الامنية، اكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، ص١٣٥.

٢٩.د. سلوى عثمان الصديقي، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،٢٠٠٣،ص٢٢.

٣٠. د. مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٩٢.

٣١. د. سناء حسنين الخولي، الاسرة والحياة العائلية، ط١، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١، ص٩٦.

٣٢. د. طالب مهدي السوداني، المجتمع العراقي دراسات وابحاث اجتماعية، دار نيبور للنشر، العراق، ٢٠١٥، ص٢٨٢.

٣٣. syedtahir، factors effecting students،performance a case of private colleges، January 2006، p8.

٣٤.د. ميسون محمود شعيل، آثار الاكتظاظ في الصفوف المدرسية، موقع على الانترنت، على الرابط: www.educationalaffairs.net.

٣٥. د. علي فوزي عبد المقصود، د. ريمون المعلولى، التربية السكانية مفهومها، مشكلاتها، سياساتها، ط١، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص٢٢٦

٣٦. عميرة أسير، ظاهرة التسرب المدرسي في الجزائر،،موقع على الانترنت، على الرابط: www.almayadeen.net.

٣٧. عبد الخالق الفلاح، التسرب التعليمي الاسباب والعلاجات، موقع على الانترنيت، على الرابط: www.ahewar.org .

٣٨.د. عفاف عيسى نظام، مفاهيم الصحة والمرض والتعافي، بحث منشور جامعة حماه، كلية التمريض، ص٢-٣.

٣٩. قدري الشيخ علي واخرون، علم الاجتماع الطبي، مكتبة المجمع العربي، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٨، ص١٦٤.

٤٠. امير محمد علي حمزة، رفل حسين نجم، كفاءة خدمات المراكز الصحية في مدينة الحلة، بحث منشور في مجلة كلية التربية، العدد ٢٨، ص٤٨٤ .
٤١.د. عبد المجيد المشاعر واخرون، علم الاجتماع الطبي، دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص٣٧.
٤٢. د. يونس حمادي علي، د. خديجة حسن جاسم، علم الاجتماع التطبيقي ميدان الصحة والمرض، بحث منشور في مجلة دراسات اجتماعية، العدد٤٤، ص٥٨.
٤٣. د. نجلاء عاطف خليل، علم الاجتماع الطبي ثقافة الصحة والمرض، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤٧.
٤٤. وفاء فوزي حمزة، رقمنة النظام الصحي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٢، ص٤.
٤٥. تومي حسين، التطور الصحي وأثره في زيادة السكان، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد٣١، ص٢٣-٢٤
٤٦. د. معتصم تركي الضلاعين، علم الاجتماع الطبي، ط١، دار الخليج للنشر، عمان، ٢٠٢١، ص٦٤.
٤٧.. محمد الجوهري، د. علياء شكري واخرون، علم الاجتماع العائلي، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٩، ص٧٣.
٤٨. حسين خليل ابراهيم، الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والامنية، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، العدد٢٠، ٢٠٢٠، ص٤١٦.
٤٩.د. عدنان ياسين مصطفى، العوامل السكانية والمتغيرات المجتمعية في العراق الخيارات المدروسة، بحث منشور في ورشة العمل، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٥-٦.
٥٠. د. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج٢، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٠٧.